اليمن ترأس الدورة الـ (١٢٣) لوزراء الخارجية العرب

القربي يدعو إلى ضرورة التحلي بالإرادة القوية لتحقيق جهود الإصلاح

التأكيد على دعم جهود السلام والاستقرار في فلسطين والعراق والسودان والصومال

■ القاهرة/«الثورة»

□ أفتتح أمس بمقر الجامعة العربية بالقاهرة الاجتماع العادي للمجلس الوزاري برئاسة الدكتور أبو بكر القربي، وزير الخارجية.

وعبّر الدكتور القربي في كلمته أمام الاجتماع عن شكره لوزير الخارجية والتعاون الموريتاني محمد فال ولد بلال، على أدائه المتميز خلال فترة رئاسته لدورة المجلس السابقة وحنكته في إدارة جلسات المجلس، مما جعل الدورة تحقق الكثير من الوفاق حول عدد من القضايا الهامة التي ستعرض في قمة الجزائر، كما عبّر عن شكره للأخ عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية، ومساعديه وموظفي الجامعة على الجهد الكبير الذي بُذل في إعداد العديد من المشاريع لتعديل ميثاق الجامعة العربية وإصلاح الجامعة، والتي سينظر فيها أصحاب الجلالة والفخامة في قمة الجزائر، مقدراً ضخامة المسؤولية في رئاسة اليمن للدورة الجارية، «خاصة وأننا نقف أمام العديد من المشاريع الهامة والمحورية لتفعيل العمل العربي المشترك، والتي أعتقد جازماً أننا لا نختلف حول أهميتها، إلاّ أننا نتردد في اتخاذ قرارات بصددها».

وأضاف الأخ الوزير : «إن هذا الأمر الذي يضاعف من إحباطنا ويعمق شعور العجز والتذمر لدى الشارع العربي، حيث تتوالى عليه الإحباطات والصدمات المتواصلة، كان آخرها فاجعة لبنان والأمة العربية باغتيال الشهيد رفيق الحريري، رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية السابق، وأن اليمن إذ تشاطر لبنان الشقيق أحزانه، فإنها تأمل في أن يتجاوز الأشقاء في لبنان محنتهم، وأن يوحدوا صفوفهم بما يحفظ أمن ووحدة واستقرار لبنان من محاولات التآمر عليه، ولا شك أن الحكمة التي تتعامل بها سوريا مع المستجدات ستمكنها مع لبنان من الحفاظ على علاقاتهما الخاصة والتاريخية وتفويت أي محاولة لاستهدافها».

وقال : «إن أي جهد كبير للإصلاح، وبقدر الحاجة للتعامل معه بمستوى عال من العقلانية والمنطق، إلاّ أنه بحاجة - أيضاً - إلى إرادة قوية ومعالجات تنطلق من عاطفة الإخوة والاستعداد للتضحية لتعزيز مشاعر الإخاء والقبول بالتنازل في بعض الجوانب لخلق مساحة للتوافق والاتفاق نلتقي فيها جميعاً دون التحسس من مبدأ خضوع الأقلية لرأي الأكثرية أو التمسك بمواد في ميثاق الجامعة باعتبارها غير قابلة للتعديل أو الإصلاح، كل ذلك عن قناعة بأن ما يربط دولنا من روابط قومية ودينية وحضارية ومصيرية إنما يحتم علينا التماسك في كيان عربي قادر على ربط وتمثيل مصالحنا فيما بيننا ومع التجمعات الإقليمية والدولية وبما يحقق المصلحة العليا المشتركة لكل الدول العربية مجتمعة».

وأكد أن هذا ما حرصت عليه اليمن عندما تقدمت بالمبادرة اليمنية لإصلاح جامعة الدول العربية وتطويرها كأداة فعالة تلبي المطلوب منها في تعزيز العمل العربي المشترك وبما يواكب التطور الذي طرأ على نظيراتها من المنظمات الإقليمية والدولية، ولا شك أن حلول ذكرى الستين عاماً على قيامها - وهي حقبة طويلة - مناسبة تتوجب علينا أن نقيّم تجربتها ونطور من آليات عملها بما يتواءم مع المرحلة الراهنة والمتغيرات الكبيرة التي نعيشها من حولنا إقليمياً وعالمياً.

ويواصل الدكتور القربي، وزير الخارجية، كلمته بالقول : «لقد واجهتنا خلال السنوات الثلاث ونيف الماضية استهدافاً مباشراً في ديننا وفي حضارتنا وفي إنسانيتنا، وحاولت كل دولة من دولنا التعامل مع هذا الاستهداف الجماعي بأسلوبها وبمعزل عن الآخرين، لتقلل من الآثار التي قد تلحق بها دون مراعاة لما قد يلحق بالدول العربية الأخرى، غير أنه من المؤسف أن أحداً منّا لم ينجح في تجنب آثار تلك العاصفة الناتجة عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م المشؤومة».

وأوضح أن السبب في ذلك «أننا للأسف الشديد، رغم إدانتنا المتكررة للحدث والقبول طواعية في أكثر الأحيان بالدور الذي علينا القيام به مع الآخرين، إلاّ أنه - لكوننا حينذاك لم نقف لمراجعة حقيقية لأوضاعنا وأسلوب عملنا وخلق الثقة فيما بيننا - لم يكن لنا موقف فعال في تطويق الهجمة أو في حماية مصالحنا القومية في مواجهة خطر الإرهاب وما تبعه من استهداف لنا جميعاً، لقد تعاملنا مع الحدث من مبدأ ردود الأفعال، الأمر الذي أفقدنا القدرة على التأثير في الأحداث، بل وأدى ويؤدي بالآخرين إلى عدم الاهتمام بمواقفنا أو حتى جدية الإصغاء إلى ما نقول، وذلك في ظل مواقف عربية تقاطعت مع بعضها، وسيل من التصريحات والبيانات التي ما تلبث أن تتناقض بين عشية وضحاها، وللأسف الشديد، فرغم معرفتنا لما نريد وما يجب علينا عمله، إلاّ أننا نقف أعجز عند التنفيذ وأبعد عند الالتزام، وربما يكون هذا قبل غيره هو الذي أدى إلى الأوضاع المحزنة التي عايشناها في فلسطين والعراق والسودان والصومال».

وقال الدكتور القربي : «لقد مثلت الانتخابات الفلسطينية والعراقية إنجازاً إيجابياً، وأظهرت للذين يشككون في مقدرة العرب على ممارسة الديمقراطية كذب دعاواهم، كما أظهرت أن الشعوب العربية تواقة للديمقراطية وقادرة على التعامل مع معطياتها، والأمل كبير اليوم في أن تكون هذه الانتخابات بداية لتعزيز الوحدة الوطنية في العراق والانطلاق به نحو المستقبل وبمشاركة كافة فئات الشعب العراقي بمختلف انتماءاتهم السياسية والطائفية والعرقية، وبما يعمق وحدته وإنهاء الاحتلال عن أراضيه والبدء في مصالحة وطنية تطوي ملفات الماضي وتصوغ المستقبل الزاهر لأبنائه إن شاء الله تعالى».

وأشار إلى أن النجاحات الديمقراطية تتعزز في العراق بنتائج الانتخابات الفلسطينية التي مثلت نجاحا متميزاً للشعب الفلسطيني، إذ أنها لم تبدد فحسب ادعاءات إسرائيل بأنها الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، بل إن نتائجها تفرض على الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية تنفيذ التزاماتها في تحقيق الحل العادل للصراع العربي - الإسرائيلي على كافة المسارات، والالتزام بـ «خارطة الطريق» وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والمبادرة العربية للسلام، كأساس للحل الشامل والعادل للصراع العربي - الإسرائيلي»، منوهاً بأن أوضاع السلطة الفلسطينية تفرض علينا الوفاء بالتزاماتنا لها وتقديم الدعم المادي اللازم في هذه المرحلة الحرجة من إعادة بناء السلطة ومؤسساتها الأمنية ومقومات الدولة.

وتطرق الأخ الوزير في كلمته أمام اجتماع مجلس الجامعة العربية الـ (١٢٣) إلى قضية الصومال، حيث قال : «إذا كانت الصومال اليوم قد حققت مرحلة المصالحة الوطنية وقيام برلمانها وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة وطنية، فإن هذا لا يعني أن القضية الصومالية قد حُلّت، لأن ما تحقق، رغم كونه إنجازاً هاماً على طريق إعادة بناء الدولة ومؤسساتها في هذا القطر الشقيق، إلاّ أن هذا الإنجاز، الذي انتظرناه طويلاً، لا يزال معرّضاً للضياع، فيما إذا لم تجد الحكومة الصومالية الدعم العربي والدولي اللازم لإعادة الأمن والاستقرار إلى أراضي الصومال ونزع الأسلحة من الميليشيات المسلحة وبناء مؤسسات الدولة من العدم، وأنه لم يعد هناك من مبرر لتأخير هذا الدعم إلاّ إذا أردنا للصومال أن تعود إلى نقطة الصفر، لذلك فإن على الدول العربية تقديم الدعم السريع والالتزام الحقيقي لدعم حكومة الصومال، وإذا كانت العراق وفلسطين والصومال تقف على عتبة مرحلة جديدة تبشر - إن شاء الله تعالى - بتحقيق تطلعات شعوبها، فإن السودان يستحق منّا المباركة له لتوقيع اتفاق السلام في جنوب أراضيه، كما تستحق حكومة السودان الإشادة بالأسلوب الذي تعاملت به مع الأحداث في دارفور والاستعداد الذي أبدته للحوار والمصالحة مع كافة قوى المعارضة، وعلينا اليوم تقديم الدعم المادي لإعادة الإعمار وترسيخ وحدته».

وأضاف : «بعد ثلاث سنوات ونيف من أحداث الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، وبرغم جهود المجتمع الدولي وتحالفاته لمحاربته، لا يمكن القول إلاّ أننا قد حققنا نجاحاً محدوداً في السيطرة على بؤر الإرهاب، وأن تصاعد العمليات الإجرامية في عدد من دول منطقتنا يتطلب وقفة جادة أمام هذه العناصر ومن الداعمين لها على حد سواء، دون تجاهل لأسبابها أو الهروب من التزام كل دولة من دولنا بالدور الذي عليها القيام به، وفي حقيقة الأمر فإن التنسيق والتعاون العربي - العربي في مكافحة الإرهاب، رغم التقدم الذي تحقق منه، إلاّ أنه دون المستوى المطلوب، وبرغم الجهود الحثيثة التي بذلت من قبل دولنا على الصعيدين الأمني والاستخباراتي، إلاّ أن الجزء الآخر المكمل لمواجهة الإرهاب والمتعلق بالخطاب الإعلامي والديني والحوار المفتوح ودعم برامج التنمية وجهود التخفيف من الفقر يحتاج منّا إلى إعادة النظر، في سبيل الوصول إلى آلية نحو استراتيجية مشتركة متفق عليها لمكافحة الإرهاب، وفي هذا الصدد فإن مبادرة صاحب السمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية الشقيقة، والمتضمنة دعوة سموه إلى إنشاء (مركز دولي لمكافحة الإرهاب)، قد تمثل بداية لمعالجات موضوعية وفاعلة لهذه الآفة، أما ما يتعلق بقضية الإصلاح السياسي والديمقراطي والاجتماعي فقد صدر بيان قمة تونس حول التطوير والتحديث الذي هو بيت القصيد من بيت العرب، إلاّ أننا قصّرنا في نقل فحواه إلى الذين يتهمونا برفض الإصلاحات، كما تباطأنا في وضع الآليات المشتركة التي يمكن لدولنا تنفيذها في شراكة وتعاون، وإذا كان الإصلاح لا يتحقق برغبة الغير أو إذا اعتمد على سياسة الفرض من الخارج، فإن ذلك ليس مبرراً لتجاهل أهمية الإصلاحات لتحقيق التنمية والشراكة في مجتمعاتنا، والتي تقود إلى التنمية الإنسانية الشاملة وتحافظ على هوية الأمة وعقيدتها وتمنع ذوبانها في كيانات أخرى».

وأكد الدكتور القربي أن كل هذه العوامل مجتمعة تتطلب منّا اليوم التوجه إلى قمة الجزائر بعقول مفتوحة لإصلاح أوضاعنا وعملنا العربي المشترك وتطوير آلياته المتمثلة بالجامعة العربية ومؤسساتها، والتفاعل مع المتغيرات الدولية بإيجابية وشجاعة، بما في ذلك إصلاحات الأمم المتحدة، التي يجب أن يكون لنا موقف عربي موحد تجاهها حتى نضمن قدراً مقبولاً من التأثير في مؤسساتها وقراراتها.

وأشار الأخ وزير الخارجية في ختام كلمته إلى أن «ما نحتاجه لتحقيق ذلك هو ضمان مواقف عربية موحدة وإزالة الشكوك والمخاوف المبالغ فيها والتحرر من خلافات قديمة ظلت - للأسف - تعيقنا عن التقييم السليم لكثير من أمور حياتنا وتكبلنا عن اتخاذ القرارات المصيرية التي تخدم المصالح العليا للأمة، وكما يقال: الأعمال العظيمة نتاج آلام عظيمة، فهل نحن جاهزون؟!! هذا ما نتطلع إليه جميعاً».

من جهته أكد محمد فال ولد بلال، وزير خارجية موريتانيا تجديد الدعم لموقف سوريا الشقيقة الداعي إلى التفاوض والحوار لحل جميع المشكلات بعيداً عن منطق الضغط والإملاءات.

وتابع : «إننا نثمن عالياً التزام سوريا بتطبيق اتفاق الطائف الذي ينص على انسحاب القوات السورية بموجب اتفاق بين الحكومتين السورية واللبنانية ومن دون أن يحدد جدولاً زمنياً له».

وقال عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية : «إن الوضع لا يزال خطيراً في لبنان، وعلينا أن نعمل كل ما نستطيع للإحاطة بالمشاكل الكبيرة القائمة لكي ينتقل الوضع إلى مرحلة أكثر اطمئناناً وارتياحاً».

وأضاف : «لا شك أن اتفاقية الطائف لها دورها في هذه المرحلة»، معتبراً أن العلاقة بين سوريا ولبنان ستستمر على أساس الاحترام والقبول.

وبدأ الوزراء العرب فور انتهاء الجلسة العلنية اجتماعاتهم المغلقة لمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وأهمها مشروع تعديل النصاب اللازم لاتخاذ القرارات داخل الجامعة وإعداد جدول أعمال القمة العربية التي ستعقد في الجزائر في الـ ٢٢ والـ ٢٣ من مارس الجاري.

إلى ذلك عقدت لجنة الترويكا العربية الخاصة بالعراق اجتماعاً وزارياً أمس بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة شارك فيه وزراء خارجية البحرين وتونس والجزائر والعراق، بالإضافة إلى عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية، لمناقشة آخر تطورات الوضع في العراق، وذلك قبيل بدء أعمال الدورة الـ (١٢٣) لوزراء الخارجية العرب.

وناقشت اللجنة تطورات الأوضاع في العراق في ظل الأحداث الأخيرة وعلى رأسها الانتخابات العامة والمباحثات التي أجراها الأمين العام للجامعة العربية مع المسؤولين الدوليين والإقليميين والقيادات العراقية وزعماء القبائل والسياسيين والأكاديميين العراقيين ومع بعض دول الجوار للعراق.

كما عقدت لجنة المتابعة والتحرك المنبثقة عن القمة العربية اجتماعاً وزارياً أمس برئاسة وزير خارجية تونس وبمشاركة وزراء خارجية كل من الأردن والبحرين والجزائر والسعودية والسودان وسوريا وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والأمين العام للجامة العربية.

وناقشت اللجنة ما تم تنفيذه من قرارات قمة تونس والعقبات التي حالت دون تنفيذ الجزء الآخر وتطورات الوضع في العراق والسودان والصومال ولبنان وفلسطين وجزر القمر.